١٢ القضاة ولعبة السياسة

العدل أساس الملك.. عبارة تربت عليها مسامعنا منذ نعومة الأظافر وتشكيل العقل والوجدان، تعلمنا منها بأن دولة الظلم ساعة ودولة العدل تعيش الدهر، وإيمانًا منا بهذه العبارة روحنا نبحث بجدٍ في دولتنا المعاصرة عن آليات لتحقيق العدل، وشَرَّعنَا القوانين التي ربما تفضي إليه، وتركنا أجزاءً مهمة في التشريع تخضع في أحكامها إلى قناعات القاضي الشخصية، ومن ثم فتحنا الباب على مصراعيه لتلاعب بعض المحامين ليتباروا بكل ما ملكوا من قدرات على الإقناع للالتفاف حول ذهنية القاضي؛ حتى يقنعوه بما كسبوا.. وتجاهلنا في ذلك أن عمر بن الخطاب كان قاضيًا عندما كان أبو بكر خليفة وأن عليًّا كان قاضيًا عندما كان عمر هو الخليفة، فكيف نقبل أن يكون القاضي وريثًا لأبيه في القضاء أو نتاجًا لنظام من الترقي تحكمه الأقدمية وليس الكفاءة. ومن ثم فقد تجاهلنا في بحثنا عن العدل شخصية القاضي وقدراته ومؤهلاته الشخصية وافترضنا فيه النزاهة والذكاء وحسن الخلق واتساع الأفق وحَكمناه في رقاب الشعب، متغافلين عصرًا من الفساد والمحسوبية ونظام التوريث المتأصل في السلك القضائي، وأن مبارك لم يسقط فقط لكثرة مفاسده بل لغياب العدل فيه وانحناء كفته....

لذا فإنني كنت ولا زلت أحّمِل القضاء المصري جزءًا كبيرًا من فساد نظام مبارك

وأعتبره الذراع الأيمن له في تنفيذ كل مآربه وأغراضه السياسية بدءًا من تأديب المعارضين والمناهضين للنظام وحتى بالمشاركة في تزوير الانتخابات إما بالتهاون واللامبالاة وإما بغض الطرف عمدًا أو سهوًا .. ولكن الأمر الذي أدهشني بحق أني لاحظت مؤخرًا أن بعضًا من القضاة يلعبون دورًا في غاية الغرابة مستغلين جملة الحصانات التي يتمتعون بها والتي جعلتهم بعيدون كل البعد عن المحاسبة، وأغرب ما لاحظته عندما التقيت بأحد كبار المستشارين في إحدى القنوات الفضائية وجدته في الكواليس وقبل الخروج للهواء يقدم لضيوف البرنامج جملة من المعلومات السرية كي يستخدموها في حوارهم على الهواء. والمهم في المعلومات أنها تفيد ببطلان قرارات الإدارية العليا والتشكيك في أعضاء لجنة الانتخابات ونزاهتهم، وطالب المستشار الضيوف بالدعوة إلى حل مجلس الشعب والشورى بدعوى بطلانهما وأنهما لا يمثلان طوائف الشعب، كما دعا إلى تأجيل انتخابات الرئاسة لعام كامل وتشكيل مجلس رئاسي مكون من الثلاثة عشر عضوًا المرشحين لمنصب الرئيس وأن يتبادلوا أدوار الرئيس شهر لكل عضو، ورغم قناعتي بعدم جدوى مجلس الشورى أساسًا وأن مجلس الشعب لا يمثل القاعدة الشعبية تمثيلًا حقيقيًّا وأنه يفتقد التجربة البرلمانية ويحتاج لفترة طويلة لاكتسابها، ونحن في مرحلة لا تتحمل إطالة الوقت ولا مخاطر التجربة والفشل وليس لدى الشعب أدنى درجات الاستعداد لمزيد من الانفلات الأمني والتلاعب بالمصير؛ إلا أنني أعارض من يقول بأن القاضي في الأساس مواطن ومن حقه التعبير عن رأيه؛ فالقاضي ليس إنسان عادي، فهو حكم بين طرفين كلاهما يدعي أنه صاحب حق، وأنه لا ينبغي على القضاة أن يلعبوا سياسة وينخرطوا فيها. فالدعوة إلى حل البرلمان بغرفتيه الشعب والشورى وتأجيل انتخابات الرئاسة هي دعوة خراب وتأجيج للفتن ولا ينبغي أن تصدر هذه الفتوى من قضاة يثق العامة كثيرًا في أحكامهم ورؤيتهم. فالعامة وأنصاف المثقفين

وما أكثرهم لا يفرقون بين رجل القضاء ورجل السياسة والمسافة بين الاثنين كبيرة. فتعجبت كثيرًا ألهذا الحد وصل وضع القضاء في مصر ليكون مصدرًا لتأجيج الفتن عبر الفضائيات، وتساءلت هل من حق القاضي أن يرتاد الفضائيات ويختلط بالجمهور وعن مدى قانونية هذا السلوك وأخلاقيته، فقد تعلمت بأن أحكام القاضي لا تخرج بعيدًا عن جدران محكمته .. كما تعجبت من اتباع بعض قضاة مصر لسياسات التسخين والتخوين والتشكيك في الأحكام القضائية التي يصدرها زملائهم.. فلو أن هناك قاض فاسد فيجب الإبلاغ عنه لجهة الاختصاص بالمحاسبة وليس بإعلان مفاسده على الهواء مباشرة لإشعال الفتن وجلب المعضلات. وتساءلت كيف يُحكَم على شخص بالسجن في إحدى المحاكم ويحكم ببراءته في محكمة أخرى في وجود نفس الأدلة.. وكل قاض يأتي بحيثيات لحكمه تختلف عن الآخر .. فهل يمكن لنا أن نسميَّ ذلك عدلًا؟ والموقف الآخر الذي أذهلني عندما شاهدت أحد المستشارين في الهيئات القضائية بالميدان يلقي بيان الثورة ويفتخر بوجوده بالميدان .. فسألته أليس بالأحرى أن تكون الآن بعملك لتحكم بين الدولة والشعب؟ فأجابني بأنه ثائر وله الفخر .. فزادت دهشتي .. فلم أسمع يومًا ولم أقرأ عن قضاة ثائرين، فكيف يثور القاضي وينحاز لأحد الخصمين وقد نيط به الحكم بينهما وإنفاذ العدل.. فهل من العدل أن يكون القاضي ثائرًا؟ وهل من العدل أن يكون منحازًا ومحرضًا ومنقادًا لأفكاره وانتماءاته السياسية وأهوائه الشخصية؟ وهل من العدل أن يحكم القاضي بالنوايا دون إثبات أو دليل وهل من العدل أن يكون للعدالة معايير تختلف من قاضٍ إلى آخر ومن متهم لآخر؟ فإذا كان من مبادئ الثورة ألا يلتزم الثائر بالأخلاق العامة عند ثورته .. فللثورة أخلاق مختلفة.. فهل من الأخلاق أن يكون القاضي ثائرًا؟ ومن هنا فإنني أناشد القضاة بأن يلزموا أماكنهم ويلتزموا بالحيادية والحيطة والموضوعية والتجرد من الأهواء والمصالح

وعدم الانحياز إلا بدليل .. وأناشد البرلمان بغلق ملف التوريث في السلك القضائي وأن تكون الكفاءة والنزاهة هما معياري العمل به..كما أناشد الهيئات القضائية بوضع معايير للعدل ثابتة وواحدة لا يتم تجاوزها إلا بمنطق مثبت أو لمصلحة عامة .. كما أدعوهم إلى سرعة إعداد دورات تدريبية مكثفة لصغار وحديثي التعيين بالنيابة الذين دخل معظمهم للقضاء إما بالتوريث أو المحسوبية وإما بالرشوة وقليل منهم بالكفاءة والجدارة؛ حتى لا يكون ضيق أفقهم وعدم درايتهم الكافية بالقانون ونقص خبراتهم سيفًا يسلط على رقاب الأبرياء من أبناء الوطن ... ماذا لو تخلى المجلس العسكري؟

□ □ □ □